



ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- "اتحاد أمان" خطوة على طريق مواجهة تحديات صناعة الضمان
- التمويل الدولي والتجارة الدولية في ظل الأزمة
- مؤشر جديد لمرونة الحصول على الطاقة الكهربائية
- مؤشر دفع الضرائب كأحد المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال
- دور مهم لدول مجلس التعاون في الاقتصاد العالمي

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص. ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،
دولة الكويت
هاتف: +965 24959555/000 - فاكس: +965 24959596/7
بريد إلكتروني: operations@dhama.org
www.dhama.org

المكتب الإقليمي: الرياض
ص. ب: 56578 - الرياض 11564
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 14789280 - 14789270 +966
فاكس: 14781195 +966
بريد إلكتروني: riadhoffice@dhama.org

فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس الإدارة
4	أنشطة المؤسسة
5	دراسات
7	مؤشرات
15	تقارير إحصائية

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإيمانية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولتختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتخصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصصاً فيها وتأسس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات، ضمن مهام أخرى، إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير
عضواً	سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنبيش
عضواً	سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي
عضواً	سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضواً	سعادة الدكتور/ علي عبد العزيز سليمان
عضواً	سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد جحدو

المدير العام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم



"اتحاد أمان"... خطوة على طريق مواجهة تحديات صناعة الضمان

الأبحاث والمسوح الميدانية التي من شأنها أن تقلل من ظاهرة عدم اليقين وترتقي بإمكانية التنبؤ بالأفاق المستقبلية على أسس علمية سليمة، إضافة إلى تحقيق العديد من الإيجابيات الأخرى ومنها: تعزيز أواصر التعاون المشترك بين أعضاء الاتحاد بما ينهض بصناعة تأمين ائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية، مواجهة المنافسة العالمية الشرسة وغير العادلة والمتزايدة من هيئات ضخمة في صناعة الضمان، توفير أفضل الخدمات للمصدرين والمستثمرين والممولين في الدول العربية والإسلامية، التوسع في عمليات إعادة التأمين المتبادلة والتأمين المشترك داخل المنطقة بدلا من الاعتماد على شركات إعادة التأمين الأجنبية، تكامل جهود ترسيخ وإرساء صناعة الضمان في الدول العربية والإسلامية والعمل على زيادة الوعي بأهميتها، التنسيق في قضايا تعزيز العلاقة بين التمويل ومؤسساته والضمان ومؤسساته خصوصا وان الضمان يعد أداة لتقليل المخاطر وتوسع عمليات التمويل على أسس سليمة، وأخيرا توفير المزيد من الدعم لتشجيع الاستثمار والتجارة في الدول العربية والإسلامية وخصوصا حركة الاستثمارات الواردة والصادرات.

واستكمالا لما اتخذته المؤسسة من خطوات حثيثة تصبو إلى تحقيق أهداف مشابهة، نتعهد خلال الفترة المقبلة بالانأو جهداً للتحرك على كافة الأصعدة لمواصلة السعي الحثيث لمجابهة التحديات والاستمرار في تنفيذ إستراتيجيتنا الطموحة الرامية إلى تعزيز مكانتنا وتنويع خدماتنا وتوسيع قاعدة العملاء والدخول في مجالات جديدة تمكننا من بلوغ أهدافنا الإستراتيجية بكفاءة وفعالية.

والله ولي التوفيق...

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

تواجه صناعة الضمان في المنطقة خلال الفترة الأخيرة تحديات متزايدة بعضها تقليدي والآخر فرضته تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في أواخر عام 2007 واشتدت وطأتها في عام 2008 وألقت بأسوأ ظلالها خلال عام 2009.

أو تكون متوفرة عن فترات زمنية سابقة. هذه الصورة المنقوصة غير الدقيقة قد تؤدي في أحيان كثيرة إلى اتخاذ قرارات خاطئة وربما تكون مصرية. والغريب أن هذا يحدث رغم أننا نعيش عصر العولمة الذي يتيح المعلومات في كل المجالات ولكل المهتمين حول العالم بلا استثناء بفضل شبكة الإنترنت بعدما تطورت طريقة اكتساب المعرفة وإنتاجها نتيجة التقدم المذهل في سبل وأدوات الاتصالات.

وإمنا من المؤسسة بضرورة مجابهة تلك التحديات ومواصلة تنفيذ خطة التطوير الإستراتيجية وإدراكاً منها حقيقة أن من يملك المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب يملك مقومات النجاح. فقد واصلت التحرك لتعزيز خالفاتها وتقوية جبهتها الإقليمية حيث دخلت في شراكة إستراتيجية مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ثم تعاونت مع المؤسسة الإسلامية والشركة اللبنانية لضمان القروض في تنظيم المنتدى المشترك الأول لهيئات الضمان العربية والإسلامية في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة 27-28 أكتوبر 2009 والذي تكللت أعماله بالنجاح عبر إعلان إنشاء "اتحاد أمان". بعضوية 17 هيئة ضمان ائتمان صادرات عربية وإسلامية.

وقد بادرت المؤسسة إلى تلك الخطوة المهمة إيماناً منها بأهمية استبصار التحديات الحالية والمستقبلية وإدراك المستجدات المتلاحقة وفهم تحولات العصر وانعكاساتها على الاقتصادات العربية والإسلامية في مجال صناعة الضمان.

ويسعى "اتحاد أمان" إلى تعظيم الاستفادة من إيجابيات إنشاء قنوات لتبادل الخبرات المتراكمة والبيانات والمعلومات ونتائج

فعل صعب التحديات التقليدية، ارتفعت حدة المنافسة في سوق الضمان العالي الذي شهد خلال السنوات الأخيرة سلسلة من عمليات الدمج والشراء أدت إلى تكوين هيئات ضمان كبيرة الحجم تسعى إلى السيطرة شبه الكاملة على هذا السوق. أما فيما يتعلق بالتحديات غير التقليدية، فقد تزامنت مع التراجع في حركة الاستثمار والتجارة عبر الحدود وكذلك تقلبات أسعار الفائدة والصرّف وأسعار الأدوات المالية وأسعار السلع الأساسية والأولية بما أدى إلى زيادة تكلفة الأموال وعمولات تأمين القروض المشتركة، فضلا عن التغيرات العميقة والسريعة في الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات التي تمثل بيئة العمل الحالية والمتوقعة للمؤسسة خصوصا بعدما ظهر في الأفق قضية إعادة هيكلة المديونية لدى مجموعة من الشركات العملاقة في منطقة الشرق الأوسط. هذا إلى جانب مخاطر تخفيض التصنيف الائتماني السيادي للدول التي تعاني مؤسساتها وشركاتها من مشاكل مديونية وهو ما يتسبب في زيادة الضغوط المالية على أنشطة هيئات الضمان وعملياتها في المنطقة. حيث تأثرت إيجابيا بارتفاع مستوى الطلب على الخدمات التأمينية في سوق صناعة الضمان وسلبيا بحدوث اختناقات في قدرة بعض شركات المنطقة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها.

إن هذا العرض الموجز للتحديات التقليدية وغير التقليدية يسلط الضوء على تحدي رئيسي يواجه هذه الصناعة يتمثل في قصور أساليب جمع المعلومات الائتمانية الدقيقة وتقديمها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الحاسمة. وبأخذ هذا القصور العديد من الأشكال والأسباب، فقد لا تتوفر البيانات والمعلومات الائتمانية عن بعض الكيانات في المنطقة العربية وربما تتوفر ولكنها تكون منقوصة

الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2009



عقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يوم الخميس الموافق 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 2009

بمقر المؤسسة في دولة الكويت بمشاركة مدير عام المؤسسة.

المعرضة عليه، وصادر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة وهي:

1. مذكرة في شأن اعتماد الموازنة التقديرية للسنة المالية 2010.
 2. التقرير الدوري لرئيس التدقيق الداخلي وخطته السنوية.
 3. مذكرة في شأن التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية إنشاء المؤسسة والمتعلقة بتوسيع نطاق عمليات التأمين بها وإدخال برنامج ضمان التجارة الداخلية للدول الأعضاء بالمؤسسة، والتي وافق المجلس عليها مع التوصية برفعها لمجلس المساهمين باجتماعه المقبل المقرر عقده في الفترة من 7-8 ابريل (نيسان) لعام 2010 بالعاصمة السودانية الخرطوم.
- وقد تقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2010 في يوم الاثنين الموافق أول مارس (آذار) 2010 بمقر المؤسسة بدولة الكويت.

2008. وقد استحوذت عقود تأمين ائتمان الصادرات على ما نسبته 52.4% بينما إستحوذت عقود ضمان الاستثمار والإيجار على الحصة المتبقية.

كما استفاد من ضمان المؤسسة، خلال ذات الفترة، مصدرون ومستثمرون من سبع دول عربية، جاء على رأسها: المملكة العربية السعودية التي استحوذت على ما نسبته 77.2% من الإجمالي تلتها الجمهورية اللبنانية (8.2%) ثم دولة الكويت (7.6%) فالجمهورية التونسية (6.2%). بينما اقتصرت نسبة استفادة الدول الثلاث المتبقية على 0.8% من الإجمالي.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال

وقد أخذ المجلس علماً بتقرير المدير العام بشأن أنشطة المؤسسة خلال الفترة من 2009/5/1 إلى 2009/8/31، والذي تضمن نتائج عمليات الضمان، حيث بلغ عدد طلبات الضمان (76) طلباً لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بقيمه بلغت 457.5 مليون دولار أمريكي (136.8 مليون دينار كويتي) لطلبات ضمان الاستثمار، وبقيمة بلغت 105 ملايين دولار أمريكي (30.2 مليون دينار كويتي) لطلبات ضمان ائتمان الصادرات.

وقد بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 2009/8/31 حوالي 1.051 مليار دولار أمريكي (302.5 مليون دينار كويتي) بزيادة قدرها 18.35% مقارنة بالقيمة الإجمالية للعقود السارية في نفس التاريخ من عام

أنشطة المؤسسة

● عمليات الضمان:

على صعيد تأمين ائتمان الصادرات، ورد إلى المؤسسة خلال الفترة من أول أكتوبر (تشرين أول) إلى نهاية ديسمبر (كانون الأول) 2009، 59 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تنتمي إلى 6 دول عربية بلغت قيمتها حوالي 117 مليون دولار، كما بلغ عدد عقود التأمين المبرمة 4 عقود.

وفيما يتعلق بعمليات ضمان الاستثمار، فقد ورد إلى المؤسسة 4 طلبات لضمان استثمارات في دولة عربية واحدة بقيمة إجمالية بلغت حوالي 120 مليون دولار.

● الجهود التسويقية:

● المهام التسويقية:

قامت المؤسسة بمهمة تسويقية في ملكة البحرين، نهاية شهر أكتوبر (تشرين أول) 2009، شملت زيارة عدد من الشركات المصدرة بهدف التعريف بخدمات المؤسسة التأمينية في مجال تأمين ائتمان الصادرات، إضافة إلى زيارة أحد البنوك

لضمان القروض. أعقب هذا المنتدى، تنظيم المؤسسة لندوة في بيروت يوم 29 أكتوبر (تشرين أول) 2009 حول كيفية استفادة المصارف من تأمين ائتمان الصادرات وعلاقتها بالمخاطر القطرية، ومن جهة أخرى، شاركت المؤسسة في "اجتماع التنسيق الثالث لتعزيز التعاون بين برامج تمويل وضمان التجارة" الذي تم تنظيمه من قبل الصندوق السعودي للتنمية بالعاصمة السعودية الرياض خلال الفترة من 1-3 نوفمبر (تشرين ثاني) 2009.

● الاتفاقيات الثنائية:

في إطار التعاون المشترك مع هيئات التأمين الوطنية العربية، وقع وفد المؤسسة خلال زيارته للجمهورية التونسية في أكتوبر (تشرين أول) 2009، اتفاقية ائتمان في رأس مال الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية "كوتيناس"، بما قيمته 5 ملايين دينار تونسي، تمثل ما نسبته 25% من رأس مالها بعد زيادته من 15 إلى 20 مليون دينار تونسي، لتصبح المؤسسة ثاني أكبر مساهم في رأس مال الشركة التونسية، كما وقعت المؤسسة ثلاث اتفاقيات في مجال التعاون لترويج خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات في كل من الكويت وسورية والأردن.

لمناقشة سبل التعاون المشترك وتوقيع اتفاقية منتج بالعمولة لترويج خدمات المؤسسة في المملكة.

● الحملات البريدية:

قامت المؤسسة بتوجيه حملة مراسلات استهدفت قرابة 220 شركة من كبريات الشركات في عدد من الدول العربية بغرض تعريف العملاء الحاليين والمحتملين بمستجدات نظام تأمين ائتمان الصادرات الذي تديره المؤسسة وكيفية الاستفادة منه.

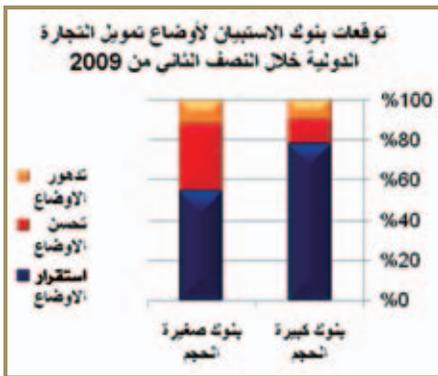
● الندوات:

نظمت المؤسسة، بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، "المنتدى الأول لهيئات الضمان العربية والإسلامية"، خلال الفترة 27-28 أكتوبر (تشرين أول) 2009 في العاصمة اللبنانية بيروت، وقد تناول المنتدى مناقشة عدد من الموضوعات، منها: التطورات في نشاط وكالات الضمان، العلاقة بين التمويل وائتمان الصادرات، تطوير التعاون بين وكالات الضمان، تأثير الأزمة المالية على صناعة الضمان، إضافة إلى تأسيس "اتحاد أمان" وانعقاد جمعياته العمومية الأولى برئاسة مدير عام الشركة اللبنانية

التمويل الدولي والتجارة الدولية في ظل الأزمة

أكثر من غيرها ما جعلها اقل استقرارا وأعلى مخاطر. يطلب المصدر، رغبة منه في الحفاظ على التدفقات النقدية والسيولة، من المستورد سداد قيمة البضاعة قبل شحنها ما حدا بالمستورد إلى التحول إلى الاقتراض العام بدلا من الاعتماد على التسهيلات التجارية والائتمان المصرفي للمول للتجارة الدولية.

وفي ظل هذه الأجواء فقد تم افتراض مساهمة هذا التحول في زيادة الطلب على ذلك النوع من التسهيلات التجارية. وهناك العديد من الروايات التي تؤكد صحة هذا الافتراض ولكن نقص المعلومات والبيانات يجعل تكوين صورة كاملة ودقيقة عن درجة ونوعية التغيرات الحادثة في مستويات الطلب والعرض للتسهيلات أو الائتمان التجاري، ضمن المهمات الصعبة.



وفي ضوء الرغبة الملحة لسد فجوة المعلومات عن العوامل المؤثرة في جانبي الطلب والعرض للتسهيلات التجارية، رصدت نشرة "ضمان الاستثمار" نتائج استبيان اجراه صندوق النقد الدولي استهدف البنوك والمؤسسات المالية العاملة في مجال تمويل التجارة الدولية والمنتشرة في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة. وتقرن النتائج المجمعة بين الظروف التي كانت سائدة في كل من الربع الثاني من عام 2009 والربع الرابع في كل من عام 2007 وعام 2008.

توقعت منظمة التجارة العالمية انكماش حجم التجارة العالمية السلعية من 16.1 تريليون دولار عام 2008 بمعدل يتجاوز 10% إلى 14.5 تريليون دولار عام 2009. كما توقع صندوق النقد الدولي تراجع التجارة العالمية من السلع والخدمات من 19.7 تريليون دولار بنسبة 22.9% إلى 15.2 تريليون دولار عام 2009 لتسجل بذلك أكبر تراجع منذ الكساد العظيم.

للناج العالمي بداية من حقبة الستينيات إلى الحقبة الأولى من الألفية الجديدة.

كما تؤكد الدراسة أيضا نمط استجابة التجارة الدولية للناج على مستوى الدول فرادى. حيث شهدت كل من اليابان وألمانيا تراجعاً في تجارتها الدولية بأكثر من المتوقع رغم تنوع قاعدة صادراتهما وقدرتهما على النفاذ للأسواق.

دور التمويل

وإضافة إلى الدور الذي لعبه تراجع الناج في انكماش التجارة الدولية ناقشت الدراسات أسباباً أخرى، منها النقص الملحوظ في الائتمان التجاري أو التسهيلات المصرفية المتاحة لكل من طرفي عملية التبادل التجاري الدولي؛ المصدر والمستورد كنتيجة طبيعية لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وما لاشك فيه إن زيادة أجواء عدم اليقين التي خلفتها الأزمة دفعت المصدر والمستورد إلى سلوك جديد يتسم بالتحول من استخدام أدوات التمويل الأقل أمناً إلى انتهاز سبل الترتيبات المصرفية الرسمية التي تتسم بأعلى درجات الأمان نتج عنه ما يلي:-

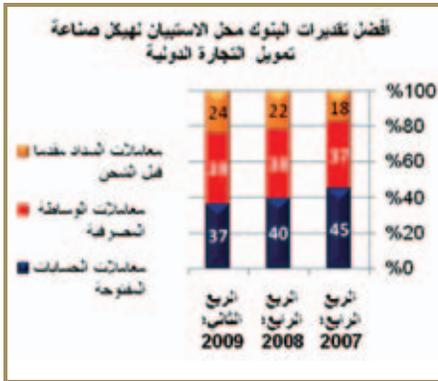
1. لجأ معظم المصدرين وبدرجات متزايدة إلى طلب شرط توفير تأمين ائتمان الصادرات من المصرف الممول لعملية الاستيراد.
2. لجأ معظم المصدرين لطلب استصدار خطاب اعتماد مستندي من المستورد والذي يعد بمثابة شهادة من المصرف تثبت قدرة المستورد على سداد قيمة البضاعة المستوردة.
3. في بعض الدول التي تأثرت سلباً بالأزمة

وعلى الصعيد العربي توقع الصندوق أن تراجع صادرات المنطقة من السلع والخدمات بمعدل 28.5% من 1325 مليار دولار بحصة تبلغ 6.7% من الإجمالي العالمي عام 2008 إلى 947 مليار دولار بحصة تبلغ 6.2% من الإجمالي العالمي عام 2009.

دور الناج

ويرجع هذا الانكماش الحاد، إلى عدد من الأسباب الرئيسية أهمها التراجع الواضح في حجم الناج العالمي خصوصاً وان أحدث الدراسات التي تناولت محاولات رصد درجات مرونة التجارة الدولية أثناء فترة التراجع وجهت أصابع الاتهام إلى تراجع مستوى الطلب على التجارة الدولية باعتباره السبب الأساسي وراء تراجع حجم التبادل التجاري الدولي. حيث أشارت نتائج ورقة عمل أعدتها الباحثة في البنك الدولي C.Freund عام 2009 إلى زيادة استجابة حجم التجارة الدولية للناج المحلي الإجمالي العالمي بدرجة مرونة بلغت حوالي 3.65% للسنوات العشر الأخيرة. ويلاحظ في الشكل التالي الارتفاع المتزايد لدرجات مرونة الطلب على التجارة بالنسبة





لتنفيذ عمليات التجارة الدولية -Bank Intermediated Transactions ولكن بدرجة أقل من زيادة الاتجاه نحو تطبيق أسلوب السداد مقدما قبل شحن البضاعة -Cash In-Advance Transactions (CIA). يشير إلى تغير دائم في طبيعة أدوات تمويل التجارة في الفترات المقبلة نتيجة زيادة ظاهرة التخوف من تحمل المخاطر سواء الناجمة عن المؤسسات غير المالية (نظرا لتراجع حصة الحسابات المفتوحة) والمصارف (نظرا لظهور عدد من الدوافع وراء تطبيق أسلوب السداد مقدما قبل شحن البضاعة).

هذا وتتوقع دراسات متخصصة أن تستعيد التجارة الدولية عافيتها بمعدلات أعلى من المتوقع وهو ما تعززه أحدث البيانات المتاحة. حيث أظهرت أحدث بيانات معهد "سي.بي.بي" الهولندي للأبحاث نمو الصادرات والواردات بجميع الأقاليم الاقتصادية حول العالم خلال شهر سبتمبر 2009 بمعدل قياسي بلغ 5.3% مقارنة بتراجع بلغ 1.5% خلال شهر أغسطس 2009 مما أسفر إجمالا عن نمو التجارة الدولية خلال الربع الثالث من عام 2009 لتسجل زيادة معدلها 4.3% مقارنة ببيانات الربع الثاني من عام 2009. وهو ما يعد مؤشرا على بدء تحرك قطار الاقتصاد العالمي للخروج من محطة أزمته الحالية.



التجارة الدولية وعلى رأسها عمولة استصدار خطاب اعتماد مستندي Letter of Credit (L/Cs). وكذلك عمولة تأمين ائتمان الصادرات. ارتفاعها ولكن بمعدلات نمو أقل من السابق. كما يبين ذلك الشكل السابق الذي يقارن التغير في الأسعار بالنقاط خلال فترة (الربع الثاني من عام 2009 مقابل الربع الرابع من عام 2008) مقارنة بمعدلات نمو الأسعار خلال فترة (الربع الأخير من عام 2008 مقابل الربع الأخير من عام 2007).

2- تراجع استخدام الحسابات المفتوحة Open-Account (O/A) كما يبين الشكل التالي لأقل من 40% خلال الربع الثاني من عام 2009 (التي من خلالها يقدم المصدر الائتمان لتمويل العملية الاستيرادية مباشرة للمستورد) مقابل 45% خلال الربع الرابع من عام 2007 وفقا لتقديرات بنك الاستبيان المذكورة. وهو ما تم تعويضه بزيادة استخدام الوساطة المصرفية

وأكدت النتائج أن التراجع في حجم التجارة الدولية نتيجة أساسية للتراجع في الطلب على تمويل التجارة أكثر منه للنقص في الائتمان التجاري المتاح. وبوجه عام فإن معدلات تراجع التجارة الدولية تجاوزت معدلات تراجع تمويل التجارة خلال عام 2008 والنصف الأول من عام 2009 وخاصة في الأقاليم الاقتصادية التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة وعلى رأسها الدول الصناعية المتقدمة ودول أمريكا اللاتينية. إضافة إلى الأسواق الناشئة في أوروبا وآسيا. وقد سافت نتائج الاستبيان تفسيرات مختلفة لتراجع قيمة عمليات المصارف في مجال تمويل التجارة الدولية أهمها ما يلي:

- تراجع حجم التبادل التجاري الدولي (يمثل الدافع الرئيسي وراء انخفاض عمليات 6 مصارف من أصل 7).
- تراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والزراعية والأساسية (يمثل السبب وراء انخفاض عمليات 50% من المصارف).
- نقص الائتمان المتاح لدى هذه المصارف (يمثل السبب وراء انخفاض عمليات 4 من أصل 10 مصارف).
- نقص الائتمان المصرفي لدى المصارف المراسلة (يمثل السبب وراء انخفاض عمليات 4 من أصل 10 مصارف).

تكلفة الائتمان

لقد تزايدت تكلفة الائتمان المصرفي لأغراض تمويل التجارة الدولية أو ما يسمى بالتسهيلات المصرفية لتمويل التبادل التجاري الدولي منذ اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة الضغوط جراء ارتفاع تكلفة الأموال والمخاطر. وفي ضوء ارتفاع احتمالات انتعاش التجارة الدولية نظرا لبدء تعافي مستويات الطلب عليها وتحسن رؤية المصارف لآفاق الاقتصاد العالمي يمكن رصد تغيرات رئيسية أهمها:

1- واصلت أسعار بعض أدوات تمويل عقود

مؤشر جديد لمرونة الحصول على الطاقة الكهربائية

فرعية هي "الإجراءات والتكلفة والوقت" اللازمة للحصول على إمداد كهربائي لمبنى حديث الإنشاء. بما في ذلك تمديدات أو توسعات إضافية. وباستخدام البيانات التي تم جمعها للفترة ما بين يونيو 2008 ويونيو 2009، سلط المؤشر الضوء على التعاملات والروابط بين العميل التجاري وشركات توزيع الكهرباء.

الوقت المستغرق لتوصيل التيار

يقيس المؤشر الفرعي الأول الوقت اللازم لتوصيل التيار. أو الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب عميل تجاري معبراً عنها بعدد الأيام.

ويمثل عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء المعيار المحدد لقياس الوقت المستغرق وعدد الإجراءات اللازمة للحصول على التيار الكهربائي. ففي الدول التي يمر فيها العملاء بعدد 6-10 إجراءات، تستغرق بالتوسط 144 يوماً. بينما يستغرق التوصيل بالتوسط 104 أيام في الدول التي تتطلب عدد إجراءات تتراوح ما بين 3-5. وفي قائمة أفضل 10 دول من حيث عدد الإجراءات، يبلغ متوسط الوقت المستغرق لتوصيل التيار 56 يوماً فقط. أما في أسوأ 10 دول من حيث عدد الإجراءات، فيبلغ الوقت المستغرق بالتوسط نحو 215 يوماً.

وقد تراوح المؤشر عالمياً ما بين 17 يوماً في ألمانيا و 441 يوماً في سيراليون. أما عربياً فقد

الوقت (أيام)

الأبطأ		الأسرع	
71	سورية، المغرب والسعودية	35	اليمن
72	البحرين	43	الأردن
75	لبنان	50	مصر
90	قطر	55	الإمارات
180	جيبوتي	58	تونس

الموقع الشبكي، DoingBusiness.org بحوث ودراسات "ضمان".

ما من شك في أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية، بالتوازي مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزود بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات، من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها. خصوصاً وأنها تؤثر بصورة مباشرة على الطاقة الاستيعابية والإنتاجية لهذه المشاريع ومن ثم قدرتها على تنفيذ الخطط الموضوعة وبلوغ أهدافها المرصودة وعلى رأسها معدلات النمو المخطط لها. وهو ما تؤكدته نتائج استبيان للعديد من الشركات في 89 دولة حول العالم، حيث تبين أن الحصول على الطاقة الكهربائية يمثل أحد أكبر العقبات التي تقف حجر عثرة أمام إنشاء المشاريع ونمو حجم أعمال الشركات.

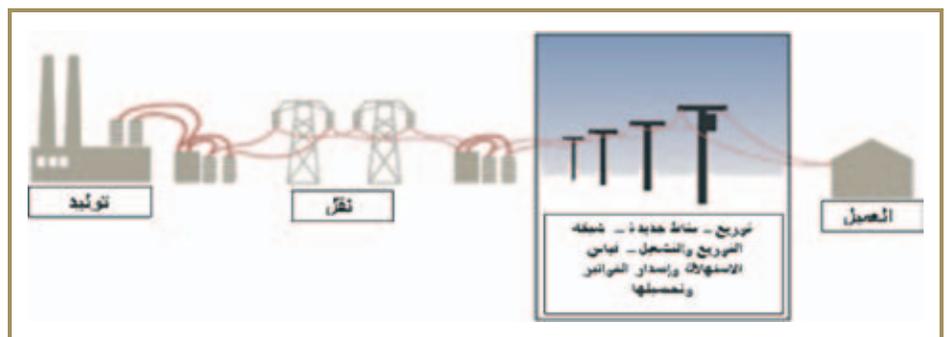
بهذا المؤشر فرصة إجراء المزيد من البحث في مدى تأثير إجراءات الحصول على الكهرباء على الاقتصاد الكلي.

ورغم أن المؤشر التجريبي الجديد يركز فقط على خدمة توصيل التيار الكهربائي بما يمثل مرحلة قصيرة تقع في نهاية سلسلة من مراحل تقديم خدمات توليد ونقل وتوزيع وتوصيل التيار الكهربائي (كما في الشكل التوضيحي). إلا أنه ساعد في توفير بيانات ومعلومات غير مسبقة سواء بالنسبة لبعض الخدمات وكذلك الدول، بما في ذلك كفاءة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء التجاريين من قبل شركات توزيع الكهرباء، ومدى تعقيد أو مرونة إجراءات توصيل التيار الكهربائي.

ويشتمل مؤشر توصيل التيار الكهربائي التجريبي بشكل مبدئي علي ثلاثة مؤشرات

وفي هذا السياق، رصدت نشرة "ضمان الاستثمار" تطوير مجموعة البنك الدولي ضمن تقريرها السنوي "بيئة أداء الأعمال"، لمؤشر تجريبي جديد تحت عنوان: "مؤشر توصيل الكهرباء"، حيث يتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء ويرصد في هذه المرحلة بيانات 140 دولة، منها 14 عربية.

ويكمن الهدف الرئيسي وراء التقرير في توضيح بعض الآثار السلبية الحقيقية الناجمة عن تواضع مستوى جودة خدمات توصيل الكهرباء وتوزيعها بالنسبة لأصحاب الشركات، بما يكمل الصورة الناقصة التي رسمتها البيانات المتاحة لدى البنك الدولي والتي تركز فقط على قدرات توليد الطاقة، أسعار الاستهلاك ومدى إمكانية التعويل على إمدادات الكهرباء. كما أن التقرير يتيح



بين 3.8% في قطر، و 6926% في اليمن. وفي حين دخلت كل من قطر والإمارات في قائمة أفضل 10 دول حول العالم من حيث نسبة التكلفة، فقد خلت قائمة أسوأ 10 دول حول العالم من أية دولة عربية.

وارجع التقرير اختيار مؤشر تكلفة توصيل التيار الكهربائي لأهميته النسبية المرتفعة في إجمالي البيعات السنوية، وهو ما يشير إليه الشكل التالي حيث بلغت الأهمية النسبية لتكلفة توصيل التيار الكهربائي 4% من إجمالي البيعات السنوية للشركات، مقارنة بنحو 3.4% لتكلفة التزود بالوقود، و 2.2% لتكلفة الاتصالات، و 0.8% لتكلفة الحصول على المياه.



قضايا أخرى

ومن الجدير بالذكر، أن التقرير قد تنطرق إلى العديد من الموضوعات الفرعية المهمة ذات الصلة بقضية جودة الخدمات المقدمة في مجال الطاقة الكهربائية، لعل بعضها يصلح للتحويل إلى مؤشرات إضافية قابلة للقياس في المستقبل ومنها:

توافر المواد والمعدات:

يؤثر مدى توافر المواد والمعدات اللازمة لتوصيل التيار الكهربائي على عدد الإجراءات والفترة الزمنية والتكلفة الإجمالية اللازمة للتوصيل، حيث يتطلب توصيل عميل جديد بشبكة توزيع التيار الكهربائي، العديد من المواد والمعدات، سواء كان التوصيل سيتم عبر

على شركة توزيع الكهرباء، المعيار المحدد لعدد الإجراءات المطلوبة للحصول على التيار.

وقد تراوح مؤشر عدد الإجراءات عالمياً ما بين 3 إجراءات في 9 دول حول العالم تضمنت كل من قطر والسعودية إلى جانب ألمانيا واليابان والدانمرك والسويد وسويسرا، و 10 إجراءات في البوسنة والهرسك، أما عربياً فقد تراوح ما بين 3 إجراءات في كل من قطر والسعودية و 7 إجراءات في مصر. وقد خلت قائمة أسوأ 10 دول من حيث عدد الإجراءات حول العالم من أية دولة عربية.

تكلفة توصيل التيار الكهربائي:

ويقاس المؤشر الفرعي الثالث، تكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي، وتشتمل التكلفة على الرسوم الثابتة، وتكلفة متغيرة إضافية منها: تكلفة العمالة والمواد، المدفوعة لشركة توصيل الكهرباء أو لإحدى شركات المقاولات الخاصة وأحياناً تكاليف ودائع على سبيل التأمين أو مدفوعات لهيئات عامة أخرى معنية بإجراءات المعاينة الفنية واستخراج التصاريح والموافقات.

وقد تراوح مؤشر تكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من دخل الفرد السنوي عالمياً ما بين صفر% في اليابان، و 43020% في الكونغو الديمقراطية، أما عربياً فقد تراوح ما

تكلفة الحصول على الكهرباء (كنسبة من متوسط دخل الفرد السنوي%)

الأقل	الأكثر
قطر	3.8
الإمارات	15.9
لبنان	29.9
البحرين	47.8
سلطنة عمان	70.8
السعودية	78.0

الموقع الشبكي: DoingBusiness.org - بحوث ودراسات "ضمان"

تراوح ما بين 35 يوماً في اليمن و 180 يوماً في جيبوتي. وقد خلت قائمة أسرع وأبطأ 10 دول حول العالم من أية دولة عربية.

وفي معرض الحديث عن جدوى وضع حدود زمنية قصوى تلتزم بها شركات توصيل الكهرباء، كأحد الحلول المطروحة لتحسين أداء هذه الشركات، أشار التقرير إلى إنتهاج الهيئات التنظيمية في العديد من الدول لأسلوب وضع حد أقصى للفترة الزمنية اللازمة لتوصيل التيار الكهربائي للعملاء، إلا أن البيانات الأولية التي تم جمعها تؤكد عدم جدوى هذا الإجراء استناداً إلى:

- لم يثبت تطبيق هذا الأسلوب في أسرع 10 دول في خدمات توصيل الكهرباء التي شملها التقرير.
- عدم التزام شركات توصيل الكهرباء في أكثر من نصف الدول التي شملها التقرير بالحدود الزمنية القانونية الموضوعية.
- تباين الحدود القصوى للفترات الزمنية الموضوعية عبر الدول بما يصعب معه الوقوف على أنسبها.

مؤشر عدد الإجراءات

أما المؤشر الفرعي الثاني، فيقيس عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، ويساعد هذا المؤشر في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي، كما يمثل عدد مرات تردد العميل

عدد الإجراءات

الأكثر	الأقل
سلطنة عمان، لبنان، البحرين، الأردن، سورية والمغرب	3
قطر والسعودية	5
الإمارات، تونس، اليمن وجيبوتي	4
فلسطين	6
مصر	7

الموقع الشبكي: DoingBusiness.org - بحوث ودراسات "ضمان"

حادث حريق. 485 حالة وفاة وخسائر تبلغ نحو 868 مليون دولار من الممتلكات.

وجدير بالذكر، أن هناك أبحاث جري حالياً، على الصعيد البحثي العربي، في مجال علوم الـ"نانو تكنولوجي" في مركز أبحاث الجامعة الأمريكية بالقاهرة بتمويل من المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بدولة الإمارات العربية المتحدة بغرض ابتكار جيل جديد من أجهزة النانو التي تحتوي على الطوب الذكي المزود بأجهزة استشعار صغيرة تتمكن من تحليل سلامة المباني وتقديم خدمة الإنذار المبكر من الحرائق والزلازل علماً بأن هذه الأجهزة غير مرئية وتستهلك كمية قليلة من الطاقة، ومن المنتظر أن تسهم نتائج هذه الأبحاث في اختصار الوقت المستغرق لإجراءات المعاينة الفنية لسلامة المباني ومنع تكرار وقوع حوادث الحرائق الناجمة عن رداءة الإمدادات الكهربائية.

وفي معرض الحديث عن قضايا ضمان استمرار التيار وجودة التوصيلات وعلاقتها بمعايير السلامة، رصدت نشرة "ضمان الاستثمار"، مؤشر "جودة إمدادات الكهرباء"، كأحد مكونات المؤشر الفرعي للبنية التحتية الذي يشمل أحد دعائم قياس "مؤشر التنافسية العالمية" الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum ضمن تقرير

بالتوسط 8 مرات في دول الفئة الأدنى من مجموعة الدول ذات مستويات الدخل المتوسط. مقابل 3 مرات في دول الفئة الأعلى من مجموعة الدول ذات مستويات الدخل المتوسط.



جودة التوصيلات ومعايير السلامة:

باتت أصابع الاتهام تشير إلى تدني جودة توصيلات الأسلاك الداخلية كأحد الأسباب الرئيسية لحوادث الحرائق الكهربائية. ومن ثم أصبحت هذه القضية مصدر دائم للقلق، ليس فقط في الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط بل أيضا في بعض الدول المتقدمة، فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات في الولايات المتحدة إلى أن مشاكل الكهرباء المنزلية تتسبب سنويا في وقوع حوالي 67.800

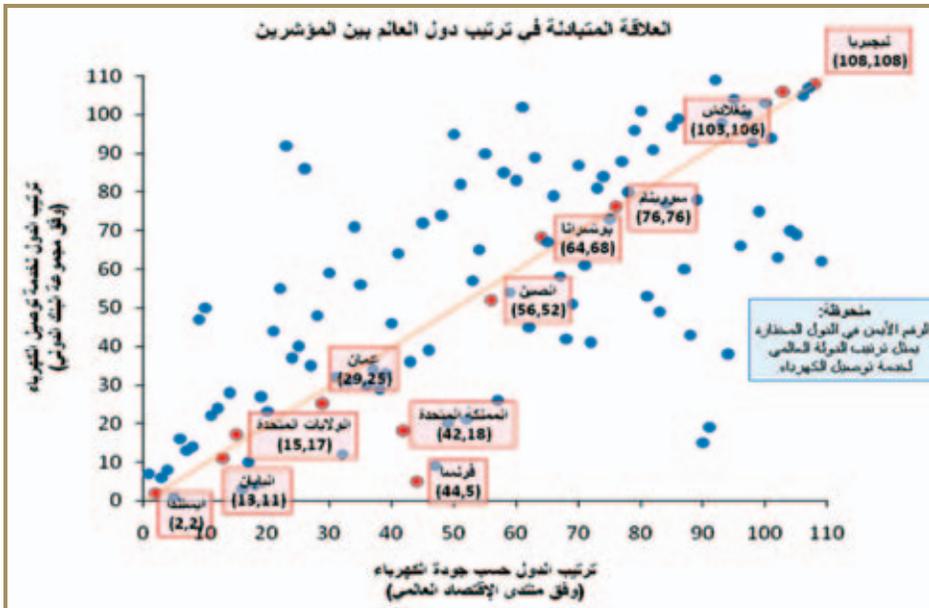
الخط الهوائي بتمديد الأسلاك و/أو تركيب أعمدة جديدة، أو تمديد كابلات في باطن الأرض. وذلك إضافة إلى العدادات والمعدات الثقيلة مثل محولات التوزيع. وفي بعض الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يؤدي عجز شركات توصيل الكهرباء عن توفير مثل هذه المواد والمعدات اللازمة لإنشاء توصيلات جديدة إلى الانتظار لمدد طويلة قد تصل إلى سنة كاملة، إضافة إلى الفترة الزمنية الطبيعية اللازمة للتوصيل.

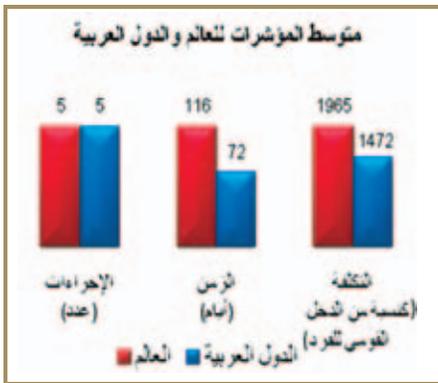
تفويض أعمال التوصيل:

تلعب مسألة اعتماد شركات توصيل الكهرباء أو العملاء على مقاولين من القطاع الخاص لإتمام عملية التوصيل أو على الأقل جزء منها، دورا مهما في توقيت الأجاز حيث جاءت النتائج ايجابية في مناطق جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي المقابل بين استطلاع أن 60% من شركات التوصيل لا تزال تقدم كافة خدمات عمليات التوصيل بدون أية استعانة خارجية. كما أظهرت البيانات الأولية أن تفويض العمل للقطاع الخاص ليس بالضرورة أن يقلل من الفترة الزمنية المستغرقة ويحتمل أن يرجع هذا البطء إلى اضطرار شركات مقاولات القطاع الخاص للحصول على تصاريح لمزاولة هذه المهام.

ضمان استمرار التيار:

ففي حالة الانتهاء من توصيل التيار الكهربائي للشركات، تصبح مسألة ضمان استمرار التيار وعمله بكفاءة وبدون انقطاع أمرا يحتاج إلى آلية للرصد والتقييم والمتابعة وتقديم الحلول للمشاكل، إن وجدت، وفي هذا الشأن، أشارت بيانات التقرير إلى أن الشركات في الدول ذات مستويات الدخل المنخفض تعاني من تكرار انقطاع التيار الكهربائي بمتوسط 18 مرة/الشهر الواحد، وهو ما يؤدي إلى خسائر تقدر في المتوسط بنسبة 3.2% من إجمالي المبيعات السنوية، بل وتصل على سبيل المثال، في مالايو إلى 22.6% من المبيعات السنوية، ويتضح من الشكل التالي أن هناك علاقة عكسية ما بين عدد مرات انقطاع التيار الكهربائي ومستويات الدخل، حيث بلغت





- تحويل المسؤولية عن سلامة المبنى والتوصيلات الداخلية إلى جهة خاصة، ومن ثم تجنب إجراءات المعاينة الفنية لكل عميل على حده من قبل شركة توصيل الكهرباء.
- توفير المواد والأدوات اللازمة لعملية توصيل الكهرباء لدى شركات توصيل الكهرباء، وعدم مطالبة العملاء بتوفيرها على غرار ما يحدث بالفعل في العديد من الدول النامية حول العالم. فعلى سبيل المثال، تطلب شركات توصيل الكهرباء في كل من تنزانيا وبنغلادش من عملائها توفير أعمدة الإنارة، وعدادات الكهرباء، والمحولات.

مؤشر جودة إمدادات الكهرباء (مؤشر فرعي للبنية التحتية في مؤشر التنافسية العالمية)

م	الدولة	الترتيب العالمي	الدرجة (7)
1	الإمارات	16	6.4
2	قطر	25	6.0
3	سلطنة عمان	29	6.0
4	السعودية	33	5.8
5	تونس	34	5.8
6	الأردن	35	5.8
7	مصر	51	5.3
8	المغرب	60	5.0
9	البحرين	70	4.7
10	سورية	99	3.5
-	اليمن	-	-
-	جيبوتي	-	-
-	فلسطين	-	-
-	لبنان	-	-

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2010/2009، المنتدى الاقتصادي العالمي - بحوث ودراسات "ضمان".

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لمراكز ترتيب متأخرة مقارنة ببعض الدول النامية. وفي هذه المرحلة التي اكتفت مجموعة البنك الدولي بعرضها من البيانات، يمكن تصنيف الدول حسب المؤشرات الفرعية الثلاث وكل على حده. وفي ضوء ذلك، قام فريق العمل بقسم البحوث والدراسات في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بخطوة إضافية حيث تم تحديد الترتيب العالمي لهذا المؤشر الفرعي وفقاً لآلية البنك الدولي المنشورة في سلسلة تقارير سهولة أداء الأعمال.

ووفقاً للترتيب فقد تصدرت كل من ألمانيا، أيسلندا، سويسرا، السويد، الإمارات، النمرك، النرويج، بلجيكا، غرينادا وبنما المراكز العشرة الأولى من بين 140 دولة شملها المؤشر.

وفي النهاية أوصى التقرير بعدد من الإصلاحات التي من شأنها التغلب على القيود المفروضة وتسهيل القدرة على توصيل التيار الكهربائي. ومنها:

- إنشاء نافذة موحدة لإجاز معاملات الشركات وإصدار الموافقات.

مؤشر سهولة توصيل الكهرباء

م	الدولة	الترتيب العالمي	الإجراءات (عدد)	الزمن (أيام)	التكلفة % (كنسبة من متوسط دخل الفرد)
1	الإمارات	5	4	55	15.9
2	قطر	13	3	90	3.8
3	السعودية	17	3	71	78.0
4	سلطنة عمان	35	5	66	70.8
5	لبنان	36	5	75	29.9
6	البحرين	37	5	72	47.8
7	الأردن	44	5	43	525.2
8	تونس	45	4	58	1136.1
9	اليمن	47	4	35	6926.1
10	سورية	70	5	71	994.2
11	مصر	82	7	50	453.5
12	المغرب	83	5	71	2295.0
13	فلسطين	101	6	70	1567.1
14	جيبوتي	105	4	180	6473.4

المصدر: المؤشر التجريبي الخاص بتوصيل الكهرباء 2010، مجموعة البنك الدولي - بحوث ودراسات "ضمان".

التنافسية العالمية. ويقاس مؤشر "جودة إمدادات الكهرباء" حالات تكرار انقطاع التيار الكهربائي والتقلبات الحادثة في شدته والتي يترتب عليها العديد من الخسائر المباشرة وغير المباشرة. ولأغراض المقارنة بين المؤشرين، تم توحيد قائمة الدول المدرجة بهما بعد استبعاد الدول غير المدرجة في أحدهما. لتقتصر القائمة على 109 دولة.

وقد تبين أن هناك علاقة إيجابية بين مؤشري توصيل الكهرباء لمجموعة البنك الدولي وجودة إمدادات الكهرباء لمنتدى الاقتصاد العالمي بمعدل ارتباط موجب بلغ 69%. وهو ما يؤكد العلاقة الإيجابية بين ترتيب الدول في المؤشرين، بما يشير إلى أن الدول التي لديها أفضل خدمات توصيل الكهرباء تتمتع شركاتها بأفضل درجات جودة إمدادات الكهرباء، والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال لا الحصر، احتلت أيسلندا الترتيب الثاني في كلا المؤشرين وكذلك نيجيريا التي جاءت في الترتيب 108 (كما في الرسم البياني الذي يوضح العلاقة بين المؤشرين).

وعلى الجانب الآخر من العلاقة، هناك بعض الحالات التي تسببت في انحسار معامل الارتباط الموجب بين المؤشرين عند 69% فقط. فعلى سبيل المثال لا الحصر، احتلت فرنسا المركز الخامس في الترتيب العالمي لخدمة توصيل الكهرباء مقابل احتلالها الترتيب 44 في مؤشر جودة إمدادات الكهرباء.

وضع الدول العربية في المؤشر التجريبي

ومن الجدير بالذكر، أن مجموعة البنك الدولي لم تقدم على خطوة ترتيب الدول التي شملها المؤشر التجريبي الجديد لتوصيل التيار الكهربائي. ولعل ذلك يرجع إلى احتلال دول متقدمة مثل

مؤشر دفع الضرائب كأحد المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال

في سداد الضرائب والاشتراكات المفروضة عليها.

ويهدف المؤشر إلى إعطاء بيانات قابلة للمقارنة بين الدول وتسهيل إنشاء مقياس موحد للنظم الضريبية بين الاقتصادات والمجموعات الجغرافية بما يؤدي إلى رصد التغيرات وتسهيل نقل الخبرات والتجارب واستخلاص النتائج وتحديد الممارسات الصحيحة والإصلاحات الممكنة.

ويستعرض تقرير هذا العام تحليلاً إضافياً من برايس ووتر هاوس كوبرز عن نتائج استبيان أجرته في عدد من الدول عن النظم الضريبية بهدف تطوير المؤشر مستقبلاً.

ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة دفع الضرائب لعام 2009

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً		
		سهولة دفع الضرائب	عدد مدفوعات الضريبة سنوياً	وقت التعامل مع السلطات الضريبية (بالساعات)
1	قطر	2	1	3
2	الإمارات	4	38	4
3	السعودية	7	38	14
4	عمان	8	38	8
5	الكويت	9	38	29
6	البحرين	14	82	3
7	الأردن	22	84	22
8	فلسطين	26	86	51
9	لبنان	46	57	62
10	العراق	50	36	125
11	جيبوتي	62	116	26
12	السودان	90	134	62
13	سورية	101	62	134
14	تونس	110	70	88
15	المغرب	120	89	140
16	اليمن	141	140	96
17	مصر	142	91	171
18	الجزائر	168	111	156
19	موريتانيا	176	124	170

المصدر: الموقع الشبكي لقاعدة بيانات أداء الأعمال 2010 - مجموعة البنك الدولي - بحوث ودراسات "ضمان".

تعد الضرائب من أقدم الأدوات الاقتصادية التي عرفتها الدول قبل آلاف السنين. ففي مصر الفرعونية وبالتحديد خلال فترة حكم الأسرة الـ 18 كانت الدولة تضع نظاماً لجمع الضرائب على الزراعة التي كانت النشاط الاقتصادي الرئيسي وقتها من خلال مراقبة مراحل سير العملية الزراعية من بدايتها حتى الحصاد ليتم تقدير المدفوعات المطلوب سدادها.

السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبة وسداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) واشتراكات شبكة الأمان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة معبراً عنه بعدد الساعات سنوياً.

(3) مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الإرباح التجارية والذي بدوره يمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، الضرائب والاشتراكات الإلزامية المرتبطة بعنصر العمل وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية أخرى من إجمالي الأرباح التجارية.

ويستعرض مؤشر دفع الضرائب التغيرات والإصلاحات التي تشهدها كل دولة في هذا المجال، كما يسجل الاشتراكات الإلزامية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً على هذه الشركة إدارياً

أما الآن فتتجه الاقتصادات العربية بخطى ثابتة لتعزيز الانخراط في الاقتصاد العالمي، وتحسين البيئة الجاذبة للاستثمار، من خلال إجراءات وخطوات عديدة تشمل مجموعة واسعة من السياسات، يأتي في مقدمتها رسم سياسة ضريبية وإتباع نظم تنفيذية وآليات عملية من شأنها أن تساعد ليس فقط على تأمين الموارد المالية للدولة جراء حصيللة الضرائب، إنما أيضاً قيامها بدور أساسي في تحسين بيئة الأعمال، خصوصاً وان الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على الحصيللة الضريبية الإجمالية لعدد كبير من دول المنطقة والعالم ودفعت المزيد من الحكومات للإسراع في تنفيذ برامجها الإصلاحية في هذا المجال.

ويمثل مؤشر "دفع الضرائب" أحد المؤشرات الفرعية العشر المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، حيث تم استحداث هذا المؤشر الفرعي منذ عام 2006 ليقاس مدى مرونة أو جمود أنظمة حصيللة الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية ويتكون المؤشر الفرعي الرئيس "دفع الضرائب" من ثلاثة مؤشرات فرعية أخرى هي:

(1) مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً وتشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام.

(2) مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع

ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشر دفع الضرائب لعام 2009 " عدد المدفوعات سنويا "

الترتيب عربيا	الدولة	عدد المدفوعات		
		عدد مرات دفع الضريبة	عدد مرات دفع ضريبة الأرباح الشركات المتعلقة بعنصر العمل	عدد مرات دفع أية ضرائب أو اشتراكات أخرى
1	قطر	1	0	0
2	العراق	13	1	0
3	الكويت	14	2	0
4	عمان	14	1	1
5	السعودية	14	1	1
6	الإمارات	14	0	2
7	لبنان	19	1	6
8	سورية	20	2	5
9	تونس	22	4	14
10	البحرين	25	0	1
11	الأردن	26	2	12
12	فلسطين	27	14	13
13	المغرب	28	1	15
14	مصر	29	1	16
15	الجزائر	34	4	18
16	جيبوتي	35	5	18
17	موريتانيا	38	1	24
18	السودان	42	2	28
19	اليمن	44	1	19

المصدر: الموقع الشبكي لقاعدة بيانات أداء الأعمال 2010 - مجموعة البنك الدولي - بحوث ودراسات "ضمان".

ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشر وقت التعامل لعام 2009 " عدد الساعات سنويا "

الترتيب عربيا	الدولة	الساعات		
		الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبة	الوقت اللازم لدفع الضريبة	الوقت اللازم لدفع ضريبة المبيعات (المضافة)
1	الإمارات	12	0	0
2	البحرين	36	0	0
3	قطر	36	0	0
4	عمان	62	50	0
5	السعودية	79	20	0
6	الأردن	101	5	36
7	جيبوتي	114	30	48
8	الكويت	118	70	0
9	فلسطين	154	10	48
10	لبنان	180	40	40
11	السودان	180	70	40
12	تونس	228	96	96
13	اليمن	248	56	72
14	العراق	312	24	288
15	سورية	336	300	0
16	المغرب	358	70	48
17	الجزائر	451	152	189
18	موريتانيا	696	120	480
19	مصر	711	112	288

المصدر: الموقع الشبكي لقاعدة بيانات أداء الأعمال 2010 - مجموعة البنك الدولي - بحوث ودراسات "ضمان".

كما رصد التقرير عدد من الملاحظات من أبرزها:

- إن الدول التي تفرض معدلات ضريبية منخفضة ليست بالضرورة نموذجاً يقتدي به، خصوصاً مع تفهم قطاعات الأعمال لمنطق فرض الضريبة وإدراك الحكومات لمسئولياتها في إنفاق عائدات الضريبة على مشروعات تنموية ملموسة.
- هناك دور كبير لنظم إنهاء المعاملات الضريبية وخصوصاً إدخال نظم المعاملات الالكترونية في إصلاح النظم الضريبية حول العالم.

وضع الدول العربية في المؤشر:

وبالنسبة لوضع الدول العربية في المؤشر العام

الرئيسي لدفع الضرائب لعام 2009 فقد حلت 5 دول عربية ضمن قائمة أفضل 10 دول عالميا في سهولة دفع الضرائب هي: قطر في المركز الثاني عالميا، الإمارات بالمركز الرابع، السعودية بالمركز السابع، سلطنة عمان بالمركز الثامن والكويت بالمركز التاسع.

أما بقية الدول العربية فقد حلت البحرين في المركز السادس عربيا والـ14 عالميا، الأردن في المركز السابع عربيا والـ22 عالميا، فلسطين في المركز الثامن عربيا والـ26 عالميا، لبنان في المركز التاسع عربيا والـ46 عالميا والعراق في المركز العاشر عربيا والـ50 عالميا.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية فبيانها كما يلي:

- تصدرت كل من قطر والعراق والكويت المراكز الثلاثة الأولى في مؤشر دفع الضرائب (عدد المدفوعات سنويا).
- تصدرت كل من الإمارات البحرين وقطر المراكز الثلاثة الأولى في مؤشر وقت التعامل (عدد الساعات سنويا).

ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشر نسبة الضرائب الإجمالية من الربح التجاري لعام 2009

الترتيب عربيا	الدولة	إجمالي معدل الضريبة		
		ضريبة أرباح الشركات %	ضرائب أو اشتراكات العمال %	ضرائب أخرى %
1	قطر	0	11.3	11.3
2	الإمارات	0	14.1	14.4
3	الكويت	3.7	10.7	14.4
4	السعودية	2.1	12.4	14.5
5	البحرين	0	14.7	15
6	فلسطين	16.2	0	16.8
7	عمان	9.7	11.8	21.6
8	العراق	11.1	13.5	24.7
9	الأردن	15.1	12.4	31.1
10	السودان	9.3	19.2	31.6
11	لبنان	12	24.1	36
12	جيبوتي	17.7	17.7	38.7
13	سورية	23.2	19.3	43.5
14	المغرب	21.3	21.5	44.6
15	مصر	13.6	28.9	46.1
16	اليمن	35.1	11.3	47.8
17	تونس	11.9	24.6	59.1
18	الجزائر	8.3	30.2	74.2
19	موريتانيا	0	17.6	98.7

المصدر: الموقع الشبكي لقاعدة بيانات أداء الأعمال 2010 - مجموعة البنك الدولي - بحوث ودراسات "ضمان".



المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات خلال الفترة 2004-2009، وذلك لإقناع رجال الأعمال وإدارات الشركات بالتعاون مع السلطات الضريبية من خلال تطبيق قوانين أكثر مرونة وملائمة ما أدى في معظم الدول إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، طبقت السلطات الروسية معدل ضريبة على الأرباح التجارية للشركات من 25% إلى 24% خلال العام 2001 ما أدى إلى نمو الإيرادات الضريبية في المتوسط بمعدل 14% سنوياً للسنوات الثلاث التالية.

(2) تطبيق الأنظمة الضريبية الإلكترونية:

تشير البيانات إلى أنه قد تم إدخال العمل بالأنظمة الضريبية الإلكترونية في 56 دولة حول العالم وأن شريحة كبيرة من شركات الأعمال في تلك الدول دأبت على إعداد الضريبة وسدادها عبر تلك الأنظمة الجديدة.

ويلاحظ أن أكثر الدول تطبيقاً لهذه الأنظمة الإلكترونية الشاملة هي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى 31 دولة نامية، بينما أكتفت 14 دول نامية أخرى

إضافة إلى الكويت هي الأردن، فلسطين، العراق، جيبوتي، السودان، سورية، تونس، المغرب واليمن، مقابل 5 دول لم يتغير ترتيبها هي الجزائر إضافة للدول العربية الخليجية الأربع السابق الإشارة إليها.

أهم مجالات الإصلاح على المستوى العالمي

خلال الخمس سنوات الماضية رصد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 171 إصلاحاً ضريبياً يؤثر على مؤشر دفع الضرائب في 104 اقتصاداً حول العالم وخلال سنة 2009/2008 فقط قامت 45 دولة بخفض الضرائب (20 دولة منها 2 عربية هما الجزائر والسودان) أو تسهيل الإجراءات المتعلقة بها (18 دولة منها 3 عربية هم الأردن، لبنان وتونس) بزيادة 25% عن العام السابق، كما تم مراجعة النظم الضريبية في 12 دولة منها 3 عربية هي جيبوتي، سلطنة عمان والسودان وإلغاء الضرائب في 6 دول حول العالم منها جيبوتي وفيما يلي أبرز التطورات:

(1) تخفيض معدلات الضريبة وخاصة تلك المفروضة على الأرباح التجارية للشركات:

تشير البيانات إلى أن أكثر من 60 دولة حول العالم انتهجت أسلوب تخفيض

تصدرت كل من قطر الإمارات الكويت المراكز الثلاثة الأولى في مؤشر نسبة الضرائب الإجمالية من الأرباح التجارية.

التغير في وضع الدول العربية في المؤشر ما بين 2009 و 2010

وفيما يتعلق بالتغير في وضع الدول العربية في المؤشر الفرعي الرئيسي لدفع الضرائب ما بين عامي 2009 و 2010 فيمكن ملاحظة ما يلي:

- حافظت 4 دول عربية خليجية على ترتيبها في قائمة أفضل 10 دول عالمياً في سهولة دفع الضرائب هي: قطر، الإمارات، السعودية، سلطنة عمان في حين خرجت الكويت من تلك القائمة بسبب تراجع ترتيبها من المركز التاسع إلى المركز الحادي عشر.
- تحسن الترتيب العالمي لـ 4 دول عربية هي: البحرين التي تحسن ترتيبها مركزاً واحداً لتصل إلى المركز الثالث عشر عالمياً، لبنان التي حققت قفزة ملحوظة بنحو 12 مركز لتصل إلى المركز الـ 34 عالمياً، مصر التي تحسن ترتيبها مركزين لتصل إلى المركز الـ 140 وموريتانيا مركزاً واحداً لتبلغ المركز الـ 175.
- تراجع الترتيب العالمي لـ 18 دول عربية

التغير في ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة دفع الضرائب وقيم بعض المؤشرات الأخرى ما بين مؤشري 2009 و 2010

المؤشرات الفرعية لمؤشر دفع الضرائب										الترتيب عالمياً في مؤشر سهولة دفع الضرائب		الدولة	الترتيب عربياً		
إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الربح %		ضرائب أخرى %		ضرائب أو اشتراكات العمال %		معدل الضريبة %		عدد الساعات سنوياً		عدد المدفوعات السنوية					
2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010		
11.3	11.3	..	0	..	11.3	..	0	36	36	1	1	2	2	قطر	1
14.4	14.1	..	0	..	14.1	..	0	12	12	14	14	4	4	الإمارات	2
14.5	14.5	..	0	..	12.4	..	2.1	79	79	14	14	7	7	السعودية	3
21.6	21.6	..	0.1	..	11.8	..	9.7	62	62	14	14	8	8	عمان	4
14.4	15.5	..	0	..	10.7	..	4.7	118	118	14	15	9	11	الكويت	5
15	15	..	0.4	..	14.7	..	0	36	36	25	25	14	13	البحرين	6
31.1	31.1	..	4.4	..	12.4	..	14.3	101	101	26	26	22	26	الأردن	7
16.8	16.8	..	0.6	..	0	..	16.2	154	154	27	27	26	28	فلسطين	8
36	30.2	..	0	..	24.1	..	6.1	180	180	19	19	46	34	لبنان	9
28.4	28.4	..	0	..	13.5	..	14.9	312	312	13	13	50	53	العراق	10
38.7	38.7	..	3.3	..	17.7	..	17.7	114	114	35	35	62	65	جيبوتي	11
36.1	36.1	..	3.1	..	19.2	..	13.8	180	180	42	42	90	94	السودان	12
43.5	42.9	..	20.6	..	0	..	22.3	336	336	20	20	101	105	سورية	13
59.1	62.8	..	22.5	..	25.2	..	15	228	228	22	22	110	118	تونس	14
44.6	41.7	..	1.4	..	22.2	..	18.1	358	358	28	28	120	125	المغرب	15
44	43	..	3.6	..	25.6	..	13.8	711	480	29	29	142	140	مصر	16
47.8	47.8	..	1.4	..	11.3	..	35.1	248	248	44	44	141	148	اليمن	17
74.2	72	..	35.7	..	29.7	..	6.6	451	451	34	34	168	168	الجزائر	18
86.1	86.1	..	6.6	..	17.6	..	61.9	696	696	38	38	176	175	موريتانيا	19

المصدر: الموقع الشبكي لقاعدة بيانات أداء الأعمال 2010 - مجموعة البنك الدولي - بحوث ودراسات "ضمان".

والدخل الشخصي والقيمة المضافة والحوافز الضريبية ورسوم تسجيل الشركات خلال عام 2006. وفي عام 2008، تم إصدار قانون ضرائب جديدة يقضي بتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 35% إلى 30%.

وفي فلسطين، تم تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة من 16% إلى 14.5% في عام 2006، إضافة إلى تخفيض ضريبة أرباح الشركات من 16% إلى 15%.

وفي اليمن، تم تخفيض ضريبة المبيعات لتتراوح ما بين 2.5%-10% مع تطبيق معدل 5% على معظم القطاعات الاقتصادية خلال عام 2005 لتحل بذلك محل الضريبة على إنتاج السلع. وفي مصر، تم إصدار قانون ضرائب جديد في عام 2005 يقضي بتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 32% إلى 20%. وكذلك إلغاء رسم التنمية بمعدل 2% على الأرباح التجارية للشركات، كما سمح القانون بتقديم الملف الضريبي وإعداده إلكترونياً.

أما في الجزائر، فقد جاء التخفيض على مرحلتين، حيث تم تخفيض ضريبة أرباح الشركات من 30% إلى 25% خلال العام 2006 تلاه تخفيض آخر في عام 2008، من 25% إلى 19% فقط. وفي سورية، تم إصدار قانون جديد للضرائب في عام 2006 يقضي بتخفيض ضريبة أرباح الشركات من 65% إلى 28% استكمالاً لجهود توفير أشكال الضرائب المختلفة التي بدأت في 2004 وتبسيطها خلال عام 2007 حتى تتماشى مع روح القانون الصادر في 2006.

للضريبة المستحقة على الشركات متوسطة وكبيرة الحجم. كما خفض القانون الجديد معدل الضريبة على الأرباح التجارية من 30% إلى 15% للشركات التي تعمل في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الصناعي والعقاري (10%) والقطاع الزراعي (صفر%). كما خفضت السلطات السودانية الضرائب المفروضة على الأرباح الرأسمالية من 5% إلى 2% لكافة أنواع الأصول الثابتة، ومن 10% إلى 5% على الأصول العقارية. وفي سلطنة عمان، تم إصدار قانون جديد للمعاملات الضريبية في مايو 2009 ليحل محل القانون الحالي وتعديلاته ليدخل حيز التنفيذ اعتباراً من بداية يناير 2010 بهدف تطوير النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات.

وفي لبنان، تم إلغاء متطلبات الحصول على موافقة السلطات الضريبية لتطبيق أسلوب معدلات الإهلاك المتسارعة على الأصول الثابتة في 2009 واكتفت فقط بإخطار وزارة المالية بتطبيق هذا الأسلوب. وفي تونس، سمحت السلطات في 2009 للشركات التي تحقق مستوى للمبيعات 1.5 مليون دولار على الأقل باستخدام خاصية السداد الإلكترونية للضرائب، حيث سبق ذلك إدخال النظام الإلكتروني لتقديم الملف الضريبي وسداد الضريبة المستحقة في عام 2005. كما خفضت السلطات الضريبة على الأرباح التجارية للشركات من 35% إلى 30% في عام 2006. وكذلك معدل الضريبة على القيمة المضافة من 29% إلى 18%.

أما في المغرب، فقد تم إلغاء جميع القوانين المنظمة للضرائب على أرباح الشركات

بالسماح لدافعي الضرائب بإعداد الملف الضريبي إلكترونياً أو سداد الضريبة إلكترونياً.

وجدير بالذكر أن إدخال هذه الأنظمة الضريبية الإلكترونية أدى إلى تسريع وتيرة إعداد الملفات الضريبية وسداد الضريبة المستحقة، وتحسين جودة ودقة المعلومات والبيانات المجمعة وتقليل معدلات وقوع الأخطاء.

وتشير التجارب الدولية إلى أن أهم أسباب نجاح هذه الأنظمة يتمثل في توفر ثقة دافعي الضرائب في أنظمة الدفع الإلكترونية وهو ما يستلزم توظيف أنظمة إلكترونية عالية الجودة وأمنه لحماية البيانات إضافة إلى إصدار قوانين تكفل حماية البيانات والمعلومات وتوفير الخصوصية والسرية لهما وتسمح باستخدام التوقيع الإلكتروني.

وجدير بالذكر أن الدفع الإلكتروني يمكن أن يتم من خلال عدة وسائل بما في ذلك الشبكة الكونية (الإنترنت) إلا أن التحويل المصرفي هو الوسيلة الأكثر استخداماً بين دافعي الضرائب حول العالم.

الدول العربية

وعلى صعيد الدول العربية، تستطيع الشركات اللبنانية سداد الضريبة إلكترونياً من خلال مكاتب البريد المنتشرة في لبنان. وفي تونس، قدمت الحكومة للشركات التي تعد الملف الضريبي إلكترونياً خدمة إمكانية طباعة رقم إيصال يمكن بموجبه سداد الضريبة المستحقة من خلال أحد مكاتب حصيل الضرائب، كما اعتمد الأردن الأسلوب الإلكتروني في تقديم المستندات والسداد.

وجدير بالذكر أن تقرير بيئة أداء الأعمال، سجل منذ عام 2004، 18 إصلاحاً في 13 دولة عربية في مجال دفع الضرائب بهدف تخفيف الأعباء الضريبية وإضفاء المزيد من المرونة على الأنظمة الضريبية لتشجيع شركات الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم على التعاون مع السلطات الضريبية. وتتلخص أهم الإصلاحات في الدول العربية في الآتي:

تم إصدار قانون جديد للمعاملات الضريبية في السودان (دخل حيز التنفيذ في يناير 2008) ويهدف إلى تسهيل عملية التقييم الضريبي والسداد

أهم التخفيضات التي أجرتها حكومات الدول العربية على معدلات الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية للشركات خلال الفترة 2004-2009

الفترة	الدولة	الإجراء
2005/2004	مصر/ قانون جديد	تخفيض من 40% إلى 20%
2006/2005	سورية/ قانون جديد	تخفيض من 65% إلى 28%
2006/2005	تونس	تخفيض من 35% إلى 30%
2006/2005	فلسطين	تخفيض من 16% إلى 15%
2008/2007	المغرب	تخفيض من 35% إلى 30%
2006/2005	الجزائر	تخفيض من 30% إلى 25%
2009/2008		تخفيض من 25% إلى 19%
2009/2008	السودان/ قانون جديد	تخفيض من 30% إلى 15%

المصدر: إصدارات مختلفة لتقرير بيئة أداء الأعمال - مجموعة البنك الدولي- بحوث ودراسات "ضمنان".

دور مهم لدول مجلس التعاون في الاقتصاد العالمي

والواردات) بمعدل نمو بلغ 36% لتصل إلى 1334 مليار دولار لتتجاوز بذلك حد التريليون لأول مرة وبحصة بلغت 6.8% من إجمالي التجارة العالمية. كمحصلة لكل من:

- ارتفاع حصة الصادرات من السلع والخدمات إلى 820.5 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 38% وبحصة بلغت 4.2% من إجمالي التجارة العالمي البالغ نحو 20 تريليون دولار.
- ارتفاع المدفوعات عن الواردات من السلع والخدمات إلى نحو 514 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 33% وبحصة بلغت 2.7% من إجمالي التجارة العالمي البالغ 19.3 تريليون دولار. ومن الجدير بالذكر أن الإمارات حلت ضمن قائمة أكبر 30 دولة مصدرة ومستوردة للسلع على المستوى العالمي بينما حلت السعودية ضمن قائمة أكبر 30 دولة مصدرة للسلع في العالم لعام 2008. كما حلت كل من الإمارات والسعودية ضمن قائمة أكبر 30 دولة مستوردة للخدمات .

- تحقق أعلى فائض في الحساب الجاري لموازن مدفوعات دول المجلس حيث بلغ 282 مليار دولار أو بنسبة 26% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 200 مليار دولار أو 25% من الناتج عام 2007.

مناسبة انعقاد الدورة الثلاثون لقمّة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية في دولة الكويت خلال الفترة من 14 إلى 15 ديسمبر (كانون الأول) 2009. أعدت نشرة "ضمان الاستثمار". تقريراً إحصائياً عن دول المجلس يتناول أبرز تطورات مؤشرات الأداء الاقتصادي والمالي والتنموي لدول المجلس في الآونة الأخيرة.

النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية على حساب نظيرتها في القطاعات النفطية في معظم دول المجلس. وعلى ذلك:

- تجاوز الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون مجتمعة حد التريليون دولار بحصة بلغت 1.8% من الناتج العالمي البالغ نحو 61 تريليون دولار.
- ارتفعت مستويات الدخل في دول المجلس، حيث تجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي فيها ما يعادل 28 ألف دولار سنوياً وبما يزيد عن ثلاثة أمثال متوسط دخل الفرد على مستوى العالم البالغ نحو 9 آلاف دولار سنوياً. ساهم في ذلك، جزئياً اقتصار عدد السكان في دول المجلس على 38 مليون نسمة بنسبة 0.6% من إجمالي عدد السكان في العالم البالغ نحو 6.7 مليار نسمة.
- وبالطبع انعكس الأداء الايجابي للاقتصاد الحقيقي مدفوعاً بالفورة النفطية على مؤشرات الأداء الخارجي في صورة:
- ارتفاع حجم التجارة الخارجية (الصادرات

وتشير الأرقام والإحصائيات المستقاة من مصادر دولية مختلفة أبرزها: صندوق النقد والبنك الدوليين، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو ل "أوبك" ومنظمة الأقطار المصدرة للبترو ل "أوبك"، إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تضطلع بدور مهم وفعال في الاقتصاد العالمي وخصوصاً في قطاعات ومجالات معينة مثل النفط وحركة الاستثمار في العالم .

وبالنظر إلى إحصائيات عام 2008 نلاحظ أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت مجتمعة تسجيل ادءاً مرضياً للغاية على الرغم من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بتحقيق معدل نمو حقيقي بلغ 6.4% بما يعكس صلابته نسبية تجاه الظروف الخارجية غير المواتية وبما يفوق معدل النمو الإقليمي الذي اقتصر على 4% ويزيد عن ضعف النمو العالمي البالغ 3%. وقد أجهت معظم مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي صعوداً، حيث ارتفعت معدلات



أضخم صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود (شراء) في دول مجلس التعاون الخليجي 2008

حصة رأس المال	دولة اقامة الشركة المستحوذة	اسم الشركة المستحوذة (المالك أو الشريك الجديد)	الدولة المضيفة	القطاع الاقتصادي	الشركة المستحوذ عليها جزئياً أو كلياً (المباعة)	القيمة	م
						مليون دولار	
100	الإمارات	غير معن	كندا	النفط الخام والغاز الطبيعي	PrimeWest Energy Trust	3,964.0	1
69	الإمارات	غير معن	السويد	سمسرة الأوراق المالية	OMX AB	3,397.0	2
100	قطر	غير معن	فرنسا	الخدمات الهندسية	المجموعة الهندسية الكهربائية "سيجيليك"	2,964.0	3
35	السعودية	غير معن	الإمارات	الاتصالات التليفونية	اوجيه للاتصالات	2,850.0	4
41	قطر	كيوتل	اندونيسيا	الاتصالات التليفونية	شركة الساتلايت الاندونيسية	1,800.0	5
98	الإمارات	غير معن	سنغافورة	بناء السفن وصيانتها	شركة لابروي البحرية المحدودة	1,598.0	6
100	البحرين	سيبكو المحدودة	الولايات المتحدة	تطوير مباني لغير المقيمين	Park Avenue NY 280	1,400.0	7
100	البحرين	بنك اركايتا بي أس سي	سنغافورة	تقسيم الأراضي وتطويرها	JTC Corp-Industrial Property Portfolio	1,256.0	8
25	الإمارات	غير معن	ماليزيا	الاستشارات الاستثمارية	ار اتش بي كايبتال	1,205.0	9
100	الكويت	مجموعة زين	العراق	الاتصالات التليفونية	شركة عراقنا لخدمات الهواتف الخلوية	1,200.0	10
60	السعودية	غير معن	تركيا	المصارف	Turkiye Finans Katilim Bankasi	1,080.0	11
44	الكويت	بنك برقان	الأردن	المصارف	البنك الاردني الكويتي	730.0	12
40	قطر	البنك التجاري القطري	الإمارات	المصارف	البنك العربي المتحد	600.0	13
الإجمالي						24,044.0	

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2009 - بحوث ودراسات "ضمنان".

● ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المجلس لتبلغ ما قيمته 63.4 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 32% وبحصة 3.7% من الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والبالغة نحو 1.7 تريليون دولار. مقابل مساهمتها بنحو 30 مليار دولار وبحصة تبلغ 1.6% من الإجمالي العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والبالغة نحو 1.9 تريليون دولار.

وعلى صعيد الإنتاج العالمي للنفط. بلغ إنتاج دول المجلس لعام 2008 ما حجمه 16.3 مليون برميل/اليوم بحصة تصل إلى 19% من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ 86.2 مليون برميل/اليوم. تصدر دول المجلس من هذا الإنتاج كمية تقدر بنحو 13 مليون برميل/اليوم أي بحصة بلغت 21% من الإجمالي العالمي للصادرات النفطية البالغ 62 مليون برميل يوميا.

وعلى صعيد اوضاع المالية العامة. تظهر احصاءات المالية العامة لدول المجلس حدوث تحسن ملحوظ في الفائض المجمع للموازانات العامة الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لبلغ 27% عام 2008 مقابل 18% عام 2007. وذلك على الرغم من انتهاج سياسات مالية توسعية لتحفيز الاقتصادات الخليجية في ظل تداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية.

التوقعات:

وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية. تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تأثير طبيعي لاقتصادات دول المجلس بالآزمة الاقتصادية العالمية وهبوط مرجح في الناتج المحلي الإجمالي إلى 887 مليار دولار عام 2009 مع معاودة صعوده فوق حاجز التريليون دولار عام 2010. وبالتالي تراجع متوسط دخل الفرد إلى حوالي 23 ألف دولار سنويا عام 2009 قبل أن يعاود الصعود إلى 26.2 ألف دولار سنويا بحلول 2010 .

صعودها مرة أخرى إلى 10.4% عام 2010 بالتزامن مع تراجع عائدات النفط التي لازالت تمثل موردا مهما لدخل حكومات دول المجلس

وترجح التوقعات أيضا تراجع فائض الموازنات العامة الإجمالي لدول المجلس إلى 5.3% كنسبة من الناتج عام 2009 ثم



كنتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع الإنتاج إلى 15.1 مليون برميل يوميا والصادرات إلى 11.9 مليون برميل يوميا عام 2009 قبل توقع صعودها مرة أخرى إلى 15.6 و12.3 مليون برميل يوميا على التوالي.

كما تأثر الأداء الخارجي لدول المجلس سلبا بالأزمة وتراجعت عائدات النفط خلال العام 2009 حيث انخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات إلى 574.3 مليار دولار وكذلك واردات السلع والخدمات إلى 478.2 مليار وبالتالي فائض الحساب الجاري إلى 56 مليار دولار فقط متزامنا مع ارتفاع الدين الإجمالي ولكن بشكل طفيف إلى 33.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن مع توقعات بتحسين كل تلك المؤشرات بنسب متفاوتة خلال عام 2010.

في المقابل تشير الأرقام إلى عدد من الإيجابيات التي تحققت في اقتصادات دول المجلس خلال عام 2009 رغم الأزمة ومنها تراجع معدلات التضخم بشكل كبير إلى 3.7% وارتفاع الاحتياطيات الدولية إلى 557.1 مليار دولار مع توقع استقرار أو ارتفاع تلك المؤشرات في 2010.

وفي ظل التحسن النسبي في المناخ الخيم على أسواق المال في دول المجلس وخاصة في أعقاب احتواء أزمات بعض الشركات العملاقة العاملة في المنطقة، مع تدني مستوى المديونية الحكومية الخارجية، وتواصل تراكم الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية، حافظت دول المجلس على التصنيفات السيادية الائتمانية الممنوحة لها من كبريات وكالات التصنيف الدولية لتقف في مصاف التصنيف الممنوح لاقتصادات الدول الصناعية المتقدمة.

أهم نتائج القمة الخليجية الـ 30 في الكويت على الصعيد الاقتصادي:

- دخول اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي (مشروع العملة الموحدة) حيز التنفيذ بعد مصادقة الكويت والسعودية وقطر والبحرين عليها مع وضع برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي.
- تدشين المرحلة الأولى لمشروع الربط الكهربائي الخليجي بين الكويت والسعودية وقطر والبحرين، على أن يشمل المشروع كل من الإمارات وسلطنة عمان في مراحل لاحقة.
- إنشاء هيئة إقليمية للاعتماد الأكاديمي والجودة لتقييم الجامعات وبرامجها ومساعدتها على الحصول على الاعتماد الأكاديمي والاعتراف الدولي.
- اعتماد التمويل لاستكمال دراسات مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون وإنشاء هيئة للإشراف على تنفيذ المشروع بكامله.
- العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني بدول المجلس المعدلة ومذكرتها الإيضاحية كقانون استرشادي لمدة أربع سنوات.
- اعتماد أدلة استرشادية لمواجهة الطوارئ الإشعاعية والنووية وإنشاء المرصد الحضري ولرسوم البلدية وطرق تحصيلها.
- إضافة إلى مقترحات عديدة منها:
- إنشاء مركز لمراقبة الأسواق المالية يوفر المعلومات الصحيحة والدقيقة والدراسات الخاصة التي تعزز أداء تلك الأسواق.
- تطوير الإجراءات الاحترازية والمالية والاقتصادية لتقليل الآثار السلبية للأزمة على دول المنطقة.
- إنشاء بنك تنموي مشترك لدول مجلس التعاون.
- تفعيل المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية الخاصة بتعزيز بيئة الاستثمار بين دول المجلس والمادة "12" الخاصة بتشجيع إقامة المشروعات المشتركة وزيادة الاستثمارات البنينة.
- إنشاء مركز دراسات الأمن الغذائي بهدف تقييم هذه المشكلة في دول المجلس ووضع السياسات المناسبة لمواجهتها.
- تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية.
- إنشاء مركز إقليمي للتنمية المستدامة بهدف الحماية من التلوث البيئي ومعالجة مشكلة النقص المستمر في الموارد المائية ودراسة المشاكل البيئية كالصحراء والتغير المناخي وإيجاد أفضل الوسائل للحد من أثارها وإنشاء مركز خليجي إقليمي لمراقبة انتشار الأوبئة.
- تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي.

أهم مؤشرات الاداء لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2000-2010

المؤشر	الوحدة	2004-2000					2010	2009	2008	2007	2006	2005
		متوسط										
عدد السكان												
متوسط دخل الفرد	بالدولار											
نمو الناتج المحلي الاجمالي	%											
الناتج المحلي الاجمالي	بالمليار دولار											
فائض الموازنة	كمتسبة من الناتج %											
التضخم	%											
انتاج النفط	بالمليون برميل يوميا											
تصدير النفط	بالمليون برميل يوميا											
الاحتياطيات الدولية	بالمليار دولار											
الدين الخارجي	كمتسبة من الناتج %											
فائض الحساب الجاري	بالمليار دولار											
الاستثمارات الاجنبية المباشرة	كمتسبة من الناتج %											
صادرات السلع والخدمات	الصادرة بالمليون دولار											
واردات السلع والخدمات	الواردة بالمليون دولار											

التقييم السيادي في ديسمبر 2009

الدولة	ستاندر آند بورز	موديز	فيتش	كابيتال انتليجنس	EIU
البحرين	مستقر A	A2	مستقر A	مستقر A	مستقر BBB
الكويت	مستقر AA	سالب Aa2	مستقر AA	مستقر AA	مستقر A
سلطنة عمان	مستقر A	A2	-	مستقر A	مستقر A
قطر	مستقر AA	مستقر Aa2	-	مستقر AA	مستقر A
السعودية	مستقر AA	A1	مستقر AA	مستقر AA	مستقر BBB
الامارات	-	Aa2	-	مستقر AA	مستقر BB

المصدر: المواقع الشبكية لوكالات التصنيف العالمية المذكورة - بحوث ودراسات "ضمان"

أهم مؤشرات الاداء لدول مجلس التعاون بالمقارنة مع العالم عام 2008

المؤشر	الوحدة	دول التعاون	العالم	%
عدد السكان	بالمليون	37.8	6660.2	0.6
متوسط دخل الفرد	بالاسعار الجارية بالدولار	28424	9146.5	1 : 3
نمو الناتج المحلي الاجمالي	%	6.4	3	1 : 2
الناتج المحلي الاجمالي	بالاسعار الجارية بالمليار دولار	1073	60917.5	1.8
التضخم	%	10.8	6	-
انتاج النفط	بالمليون برميل يوميا	16.3	86.2	18.9
تصدير النفط	بالمليون برميل يوميا	13	62	21.0
الاحتياطيات الدولية	بالمليار دولار	522.9	5594.2	9.3
الدين الخارجي	بالمليار دولار	294	57110.9	0.50
الاستثمارات الاجنبية المباشرة	الصادرة بالمليار دولار	29.75	1857.7	1.6
صادرات السلع والخدمات	الواردة بالمليون دولار	63.4	1697.4	3.7
واردات السلع والخدمات	بالمليار دولار	820.5	19730.8	4.2
	بالمليار دولار	513.8	19315.3	2.7

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بالمليار دولار خلال الفترة 2000-2010

الدولة	2004-2000					2010	2009	2008	2007	2006	2005	
	متوسط											
البحرين						9.1	13.5	15.8	18.4	21.2	19.4	21.6
الكويت						43.6	80.8	101.6	111.8	158.1	114.9	135.4
سلطنة عمان						21	30.9	36.8	41.6	59.9	52.3	59.7
قطر						22	42.5	56.9	71	102.3	92.5	128.2
السعودية						205.3	315.8	356.6	384.4	469.4	379.5	442.8
الامارات						82.2	135.2	164.2	180.2	262.1	228.6	256.2
دول مجلس التعاون						383	619	732	807	1073	887	1044

عجز او فائض الموازنة العامة كمتسبة من الناتج المحلي الاجمالي % خلال الفترة 2000-2010

الدولة	2004-2000					2010	2009	2008	2007	2006	2005	
	متوسط											
البحرين						4	7.6	4.7	3.2	8	-4.7	-0.7
الكويت						23.8	42.9	35.4	40.2	26.9	24.4	24.4
سلطنة عمان						7.6	12.1	13.8	11.2	22.6	4.1	8.3
قطر						8.6	9.7	9.1	12.8	12.2	9	13
السعودية						0.9	18.4	21	12.3	33	1.2	6.7
الامارات						3.5	20	28.4	25.2	21.7	4	12.7
دول مجلس التعاون						5	20.6	22.4	17.6	27.4	5.3	10.4

الدين الخارجي الاجمالي كمتسبة من الناتج المحلي الاجمالي % خلال الفترة 2000-2010

الدولة	2004-2000					2010	2009	2008	2007	2006	2005	
	متوسط											
البحرين						48.9	43.3	53.4	139.5	158	180.5	153
الكويت						26.3	20.4	26	23.5	16.9	23.5	20.3
سلطنة عمان						25.4	12.2	14.6	16.7	15	17.1	15.2
قطر						68.6	48.1	52.4	66.3	59.2	67.7	61.4
السعودية						12.2	9.4	10.8	18.7	16.6	19.6	18
الامارات						23.6	30.3	50.2	74	33.1	38	35.6
دول مجلس التعاون						21	19	26.1	38.6	27.4	33.3	30.6

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (أفاق الاقتصاد العالمي) نوفمبر 2009 - بحوث ودراسات "ضمان".



فائض أو عجز الحساب الجاري خلال الفترة 2010-2000

الدولة	بيان	2004-2000					متوسط	2009	2010
		2008	2007	2006	2005	2004		توقعات	توقعات
البحرين	بالمليار دولار	0.3	1.5	2.2	1.5	2.3	0.7	1.3	
	كنسبية من الناتج %	3.8	11	13.8	11	10.6	3.7	6.2	
الكويت	بالمليار دولار	11	34.3	50.6	50.6	70.6	33.7	47.8	
	كنسبية من الناتج %	24.8	42.5	49.8	42.5	44.7	29.4	35.3	
سلطنة عمان	بالمليار دولار	1.6	5.2	5.7	3.4	5.5	-0.2	2.9	
	كنسبية من الناتج %	7.7	16.8	15.4	8.3	9.1	-0.5	4.8	
قطر	بالمليار دولار	5.2	14.1	16.1	14.1	28.6	10	32.4	
	كنسبية من الناتج %	24	33.2	28.3	30.4	28	10.8	25.3	
السعودية	بالمليار دولار	23.2	90.1	99.1	90.1	134.2	15.4	50.7	
	كنسبية من الناتج %	10.6	28.5	27.8	24.3	28.6	4.1	11.4	
الامارات	بالمليار دولار	8	24.3	37.1	24.3	41.1	-3.6	13.4	
	كنسبية من الناتج %	9.9	18	22.6	16.1	15.7	-1.6	5.2	
دول مجلس التعاون	بالمليار دولار	49.2	169.5	210.7	169.5	282.3	56	148.6	
	كنسبية من الناتج %	12.4	27.4	28.8	24.8	26.3	6.3	14.2	

صادرات و واردات السلع والخدمات بالمليار دولار خلال الفترة 2010-2000

الدولة	بيان	2004-2000					متوسط	2009	2010
		2008	2007	2006	2005	2004		توقعات	توقعات
البحرين	الصادرات	7.7	13.3	15.5	13.3	21.1	15.6	18	
	الواردات	6	10.2	11.3	10.2	15.7	12.3	14	
الكويت	الصادرات	23	51.7	66.9	51.7	99.1	66.8	82.5	
	الواردات	14.7	22.8	25.8	22.8	35.4	33.4	36.6	
سلطنة عمان	الصادرات	12.3	19.6	22.9	19.6	39.7	28.1	33.5	
	الواردات	8.2	11.2	13.8	11.2	19.2	21.7	23.3	
قطر	الصادرات	14.2	28.7	39.3	28.7	72.1	60.2	91	
	الواردات	6	12.6	21.8	12.6	39.7	44.6	53	
السعودية	الصادرات	92.9	192.3	225.6	192.3	323.7	201.6	251.6	
	الواردات	58.5	89.1	115.3	89.1	178.8	169.3	183.9	
الامارات	الصادرات	64	122	152.5	122	264.9	201.9	228	
	الواردات	53.1	93.9	112.9	93.9	217.4	196.9	205.6	
دول مجلس التعاون	الصادرات	214.2	427.6	522.7	427.6	820.5	574.3	704.6	
	الواردات	146.4	239.8	300.9	239.8	513.8	478.2	516.3	

انتاج وتصدير النفط بالمليون برميل يوميا خلال الفترة 2010-2000

الدولة	بيان	2004-2000					متوسط	2009	2010
		2008	2007	2006	2005	2004		توقعات	توقعات
البحرين	انتاج	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	
	تصدير	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	
الكويت	انتاج	2	2.6	2.6	2.6	2.7	2.5	2.6	
	تصدير	1.2	1.7	1.7	1.7	1.7	1.6	1.6	
سلطنة عمان	انتاج	0.9	0.8	0.7	0.8	0.7	0.8	0.8	
	تصدير	0.8	0.7	0.6	0.7	0.6	0.6	0.6	
قطر	انتاج	0.7	0.8	0.8	0.8	0.9	0.8	0.9	
	تصدير	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.7	0.8	
السعودية	انتاج	8.1	9.4	9.2	9.4	9.3	8.3	8.6	
	تصدير	6.2	7.2	7	7.2	7.3	6.5	6.7	
الامارات	انتاج	2.2	2.4	2.6	2.4	2.6	2.5	2.5	
	تصدير	2	2.2	2.4	2.2	2.4	2.3	2.4	
دول مجلس التعاون	انتاج	13.9	16	16.1	16	16.3	15.1	15.6	
	تصدير	11.1	12.6	12.7	12.6	13	11.9	12.3	

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي % خلال الفترة 2010-2000

الدولة	2004-2000 متوسط	2009	2008	2007	2006	2005
		توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
البحرين	5.6	3	6.1	8.1	6.7	7.9
الكويت	13.3	-1.6	6.3	2.5	5.1	10.6
سلطنة عمان	3.2	4.1	7.8	7.7	6	4.9
قطر	8.9	11.5	16.4	15.3	15	9.2
السعودية	3.7	-0.9	4.4	3.3	3.2	5.6
الامارات	7.7	-0.2	7.4	6.3	9.4	8.2
دول مجلس التعاون	5.8	0.7	6.4	5	5.5	6.9

المتوسط السنوي لمعدل التضخم % خلال الفترة 2010-2000

الدولة	2004-2000 متوسط	2009	2008	2007	2006	2005
		توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
البحرين	-1.8	3	3.5	3.3	2	2.6
الكويت	1.2	4.6	10.5	5.5	3.1	4.1
سلطنة عمان	-0.3	3.3	12.6	5.9	3.4	1.9
قطر	2.5	0	15	13.8	11.8	8.8
السعودية	-0.2	4.5	9.9	4.1	2.3	0.6
الامارات	3	2.5	12.3	11.1	9.3	6.2
دول مجلس التعاون	0.6	3.7	10.8	6.3	4.3	2.6

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة والواردة بالمليون دولار خلال الفترة 2010-2000

الدولة	بيان	2004-2000					متوسط	2008-2007	
		2008	2007	2006	2005	2004		اجمالي	التغير %
البحرين	الصادرة	438.5	1135.4	980.1	1669.2	1620.5	5404.6	-2.9	
	الواردة	408.6	1049	2915	1756	1794	7514	2.2	
الكويت	الصادرة	-611.6	5142.1	8240.0	10156.0	8521.0	32059.1	-16.1	
	الواردة	-39.8	234	122	123	56	535	-54.5	
سلطنة عمان	الصادرة	36.6	234.1	275.0	243.4	329.0	1081.1	35.4	
	الواردة	69.5	1538	1688	3125	2928	9279	-6.3	
قطر	الصادرة	108.0	351.9	127.4	5262.6	2400	8141.9	-54.4	
	الواردة	599.2	2500	3500	4700	6700	17400	42.6	
السعودية	الصادرة	832.1	52.9	1257.4	13139.1	1080.0	15529.4	-91.8	
	الواردة	772	12097	18293	24318	38223	92931	57.2	
الامارات	الصادرة	849.8	3749	10891.8	14568	15800	45008.8	8.5	
	الواردة	3250.4	10900	12806	14187	13700	51593	-3.4	
دول مجلس التعاون	الصادرة	1660.0	10665.4	21771.7	45037.9	29750.0	107224.9	-33.9	
	الواردة	5060	28318	39324	48209	63401	179252	31.5	

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأمم المتحدة)، تقرير الاستثمار العالمي 2009 - بحوث ودراسات "ضمان".

الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية بالمليار دولار خلال الفترة 2010-2000

الدولة	2004-2000 متوسط	2009	2008	2007	2006	2005
		توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
البحرين	1.4	4.1	3.8	4.1	2.7	1.9
الكويت	7.9	16.8	17.8	15.9	11.8	8.1
سلطنة عمان	3.1	10.3	11.4	9.5	5	4.4
قطر	2	10.2	9.8	9.8	5.4	4.6
السعودية	57.5	479.8	441.9	305.3	225.2	153.2
الامارات	15.4	35.9	38.1	77.9	28	21.3
دول مجلس التعاون	87.3	557.1	522.9	422.4	278.1	193.4

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (أفاق الاقتصاد العالمي) نوفمبر 2009 - بحوث ودراسات "ضمان".

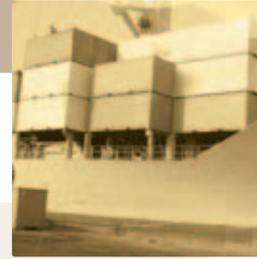


لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح